

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 3/56  
المؤرخ في : 2016/02/10  
ملف تجاري  
عدد : 2015/3/1548

د/ محمد عباس  
ضد :  
شركة ونكسو

باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون

بتاريخ : 2016/02/10

إن الغرفة التجارية القسم الثالث

بحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بيان : د/ محمد عباس

بموطنه بمحطة هيبودروم وينكسو بزاوية فرانكلان روزفلت و زنقة ادريس السلاوي بالدار البيضاء ، الجاعل محل المخبرة معه بمكتب الاستاذ حسن وهبي المدامي بهيئة أكادير و الجاعل بدوره محل المخبرة معه بمكتبه الواقع بالرقم 271 شارع الحسن الثاني أكادير .

الطالب

وبين : شركة ونكسو ، الشركة المغربية للمحروقات سابقاً ، في شخص ممثلها القانوني بمقرها الاجتماعي الواقع بمفرق الرياض شارع عبد اللطيف بن قدور الدار البيضاء .

المطلوبة

بحضور : الجامعة الوطنية لتجارة وribab محظيات الوقود بالمغرب ، في شخص ممثلها القانوني بمقرها الاجتماعي بإقامة لطيفة 14 زنقة لويسن الشقة رقم 4 هي المستشفيات الدار البيضاء .  
تنوب عنها الاستاذة لطيفة دنيال العاملية بهيئة مكناس و المقبولة للترافع امام محكمة النقض .

ن/ف

2015/3/3/1548  
3/56

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 29-10-2015 من طرف الطالب المذكور أعلاه  
بواسطة نائبه الأستاذ حسن وهبي الرامي إلى نقض القرار رقم 2744 الصادر بتاريخ 13-05-  
2015 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد : 1522/8205/2014 .  
و بناء على توصل المطلوب ضدها النقض بتاريخ 18-12-2015 و عدم الجواب .  
و بناء على الأوراق الأخرى المدلل بها في الملف .  
و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 سبتمبر 1974 كما وقع تعديله و تتميمه.  
و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 20-01-2016 .  
و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 10-02-2016 .  
و بناء على المناداة على المطوفين و من ينوب عنهم و عدم حضورهم .  
و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد رمزي والاستماع إلى  
ملاحظات المحامي العام السيد عبد العالى المصباحى .

#### و بعد المداولة طبقا للقانون :

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه أن المدعية شركة ونكسو تقدمت بمقال  
عرضت فيه أنها كلفت المدعى عليه محمد عباس د [ ] بأن يسير تسيرا حررا محطة توزيع الوقود  
المسمة HIPRODOME بمقتضى عقد مؤرخ في 13-06-1974 لمدة غير محددة تنتهي بقراره  
كل من الطرفين بعد شهر من الاشعار . وهو ما تم سلوكه حسب الرسالة المؤرخة في 01-03-  
2011 المبلغة بواسطة المفوض القضائي كما يتجلى من المحضر المؤرخ في 10-03-2011 .  
رفض دفاع المدعى عليها الاستجابة إليه بمقتضى كتاب مؤرخ في ذات اليوم متمسكا باتفاق سبق  
ابرامه بتاريخ 08-04-1997 بين الجامعة الوطنية لتجار و أرباب محطات الوقود و جمعية النفطيين  
، الحال أن هذا الاتفاق قد تلاه اتفاق بتاريخ 03-03-2000 عدله بحصر نفاده في مدة ستة أشهر  
يستمر خلالها الحوار بين الجمعيتين ، بحيث إذا انقضى الأجل دون حصول أي اتفاق نهائى فيسترجع  
أرباب المحطات حرفيتهم الكاملة لممارسة ما خولته إياهم العقود المبرمة مع مسيري المحطات بشأن  
ما يتعلق بانتهاء موافقة التسيير الحر ، والتمست لأجل ذلك الحكم بإفراغ المدعى عليه من محطة  
توزيع الوقود المذكورة أعلاه .. و بعد الجواب و التعقيب و إلقاء المتدخلة إراديا في الدعوى "الجامعة  
الوطنية لتجار و أرباب محطات الوقود" بمقال التمست فيه تبني ما جاء في اتفاق 08-04-1997  
المبرم بينها وبين جمعية النفطين ، قضت المحكمة التجارية بإفراغ المدعى عليه و من يقوم مقامه او  
بإذنه من محطة توزيع الوقود الكائنة بزاوية فرنكلان روزفلت و زنقة ادريس السلاوي بالدار البيضاء ،  
المملوكة للشركة المغربية للمحروقات ... حكم استئنفه المحكوم عليه و أدلى بمقال إصلاحى ، و بعد

ن/ف 2 2015/3/3/1548  
3/56

التعقيب وإدلاع المتدخلة بمقابل الطعن بالزور الفرعى و إدلاع النيابة العامة بمستتجاتها ، أيدته محكمة الاستئناف التجارية بقرارها المطعون فيه بالنقض .

### في شأن الوسيلة الاولى:

حيث ينعي الطالب على القرار عدم الارتكاز على أساس قانوني: استنادا الى انه سبق لمحكمة الاستئناف ان أصدرت بتاريخ 20-06-2002 قرارا تحت عدد 1709/2002 في الملف 2181/2001 الذي قضى بعدم قبول دعوى الأفراغ التي رفعتها سابقا المطلوبة ضد العارض و قد تم رفض طلب الطعن بالنقض المقدم بشأنه . فعدم قبولها لم يكن بسبب اخلال شكلي و انما قضى بعذام القبول في الجوهر على اعتبار ان الدعوى سابقة لأوانها في غياب صيغة جديدة للعقود التي كانت موضوع دراسة آنذاك ، و ان بقاء الحال على ما هو عليه بين الطرفين منذ صدور القرار السابق يستوجب القول بسبقية البت خصوصا و ان الدعويين يتفقان في وحدة السبب و الاطراف و الموضوع و يجعل هذه الدعوى كسابقتها لأوانها ... و محكمة الاستئناف التجارية و رغم أهمية هذا الدفع، تجاهله و تغاضت عنه في مناقشتها لأسباب الاستئناف إذ اشارت له و لم تناقشه مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه .

حيث إن الطالب وبمقتضى مقاله الاستئنافي دفع بسبقية البت في القضية بعلة ان عدم قبول الدعوى الذي قالت به محكمة الاستئناف ومحكمة النقض في نازلة الحال لم يهم الشكليات لأن المحكمتين قالتا بعدم قبول الطلب بناء على ان البت في النازلة يكون سابقا لأوانه في غياب صيغة جديدة تحدد شروط الفسخ والتي كانت قيد الدراسة آنذاك بين جمعية النفطين والجامعة الوطنية لتجارة وأرباب محطات الوقود، ومحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وإن كانت قد أثبتت الدفع المذكور في صلب قرارها إلا أنها لم تجب عنه لا سلبا ولا إيجابا رغم ما قد يكون له من تأثير على وجه النزاع مما يكون معه القرار ناقص التعلييل عرضة للنقض.

و حيث أن حسن سير العدالة و مصلحة الطرفين يقتضيان، إحالة القضية على نفس المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه .

### ل بهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه وإحاله القضية على نفس المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لإعادة البت فيها من جديد طبقا لـ القانون و بهيئة

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات

الاعتراضية بمحكمة النقض بالرقم ٢٠١٥/٣/١٥٤٨

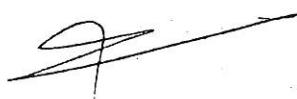
ن/ف

2015/3/3/1548

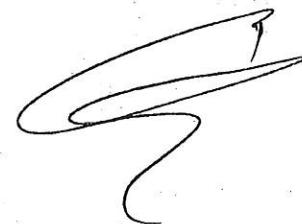
3756

من رئيس الغرفة السيد د. المسعود «سعادوي رئيساً ،  
والمستشارين السادة: محمد رمزي مقداراً - سعيد شوكيب  
- محمد الصغير - محمد وزاني طببي - أعضاء ، وبحضور المحامي العام السيد عبد  
العالى المصباحى وبمساعدة كتابة الضبط السيد مونية زيدون.

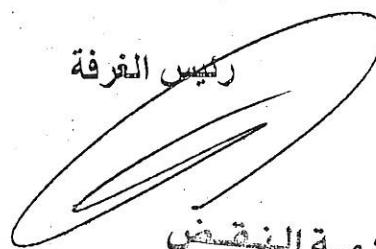
كاتب الضبط



المستشار المقرر



رئيس الغرفة



محكمة النقض

نسخة مشهود بمحاتقها للأصل  
العامل لتوقيعات الرئيسيين والمستشارين  
المقرر وكتابات الشعب  
عن رئيس كتابة الشعب

